أساس توضيح بعض التفصيلات الخاصة بالحكم الذاتي»(٤٤).

ويبقى السؤال لماذا يركز شامير، بشدة، على اتفاقيتي كامب ديفيد، وترتيبات الحكم الذاتي، علماً بأنه امتنع عن التصويت عليها في حينه عندما كان رئيساً للكنيست؛ كما أن حكومة الليكود هي المسؤولة عن تعثر مفاوضات الحكم الذاتي التي استمرت قرابة ثلاث سنوات بين مصر واسرائيل ؟

ثمة تفسيرات عدة لذلك. أولها، ان لليكود تصوراً وتفسيراً محدّداً لمعنى الحكم الذاتي، بحيث يفرغه من أي مضمون حقيقي على نحو ما سبق ذكره؛ وثانيهما، ان كامب ديفيد هي الطريق الى مفاوضات مباشرة مع العرب، وتمثّل، بالنسبة الى الليكود، مخرجاً من القبول بفكرة المؤتمر الدولي، التي تلقى قبولاً كبيراً، على المستويين، العربي والدولي؛ وثالثها، ان الليكود يطرح كامب ديفيد في وقت تؤكد الدولة العربية التي وقعّت كامب ديفيد، وهي مصر، انها مرحلة انتهت، وتعمل من أجل دفع التطورات الى عقد المؤتمر الدولي للسلام. وبذلك يظهر الليكود الدول العربية باعتبارها الرافضة للسلام، وغير مستعدة للالتزام بالاتفاقيات الدولية؛ ورابعها، ان الليكود على يقين بأن الفلسطينيين لن يقبلوا بترتيبات الحكم الذاتي، كما جاءت في كامب ديفيد، وكما يفسرها الليكود؛ فإلى جانب أنهم لم يشاركوا في وضعها، فانها تتناقض مع الحد الأدنى من الطموحات والتطلعات الفلسطينية؛ وخامسها، ان المفاوضات المباشرة تمثّل مجالاً لممارسة الضغوط على الدول العربية المعنيّة، بقصد الحصول على أكبر قدر من التنازلات.

وبالنسبة الى حزب العمل، فقد راح يبرر موقفه ازاء الأراضي المحتلة والحل الوسط الاقليمي، انطلاقاً من اعتبارات ديمغرافية واستراتيجية عدّة. إذ أن هناك حوالى ١,٥ مليون فلسطيني يشكلون قنبلة بشرية موقوتة تهدد الطبيعة اليهودية لاسرائيل. فهي إذا لم تمنح هؤلاء حقوق المواطنة الاسرائيلية، فإن ذلك سينفي طبيعتها كـ «دولة ديمقراطية»، وسيضرّ بسمعتها الدولية، بحيث تبدو نمطاً قريباً من الدولة العنصرية في جنوب افريقيا. واذا منحتهم هذه الحقوق، فستتحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، والمتوقع أنهم سيتفوقون، من حيث العدد، في المستقبل، على اليهود، وهذا يشكل تهديداً لهوية اسرائيل و«نقائها». لذلك، يجب التخلص من غزة ومن المناطق ذات الكثافة العالية من الفلسطينيين العرب. فهي تشكل عبئاً على اسرائيل(٤٥).

وفي تصريحات أدلى بها بيرس لصحيفة «الاوبزيرفر»، قال: «هذه المرّة، المسألة ليست مسألة خيار بين أحزاب، بل خيار بين مصائر... وما هو الشكل الذي ستكون عليه اسرائيل؟ هل ستكون دولة يهودية وديمقراطية لنا فيها أغلبية السكان على معظم الارض... ويعني ذلك التنازل عن جزء من الأرض... أم اننا سنحتفظ بكل الارض ونفقد الاغلبية؛ وبهذا سنعيش في اسرائيل مختلفة تماماً»(٤٦).

وفي اطار الرد على المخاوف الأمنية التي يثيرها الليكود، جرّاء الانسحاب، سعى حزب العمل، في حملته الانتخابية، الى تفنيد هذه المخاوف، وذلك في ضوء اعتبارات عدة، منها: ان الاراضي التي سيتمّ الانسحاب منها ستكون منزوعة السلاح؛ وانه سيبقى لاسرائيل الحق في الاحتفاظ بترتيبات أمنية فيها، مثل مراكز الانذار المبكر والقواعد العسكرية وخلافه؛ وان نهر الاردن سيكون الحدود العسكرية لاسرائيل، وستظل هذه الأراضي تحت السيطرة الكاملة لسلاح الجو الاسرائيلي. وفي ضوء الاعتبارات السابقة، فإن التخلي عن بعض الأراضي المحتلة لا يمثّل تهديداً لأمن اسرائيل.

ولقد حرص حزب العمل على تدعيم وجهة نظره بآراء وتصورات «مجلس السلام والأمن»، وهو يضمّ بين اعضائه عدداً من الجنرالات المتقاعدين وضباط الاحتياط(٤٧). وقد نشر المجلس